الاقتصادية الصعبة التي تعاني منها سوريا، خاصة انخفاض الاحتياطي من العملات الصعبة الى مئة مليون دولار فقط. ويعتبرون ان ذلك يعود، أساساً، الى انتهاء الفترة المقررة حسب «اتفاق بغداد» العام ١٩٧٨، الذي قرّر دفع مبلغ ٧٠٠ مليون دولار سنوياً الى سوريا (الى جانب مبالغ أخرى للاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية). هذه الاسباب ـ حسب رأي المراقبين هؤلاء ـ تدفع سوريا الى مهادنة معسكر الاعتدال العربي المطالب بتسوية سياسية سلمية لأزمة المنطقة؛ وبالتالي، يتوجب على الجيش الاسرائيلي استغلال هذه الفرصة المتاحة حالياً، والتي يعززها، أيضاً، الوفاق الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، من اجل اعادة النظر في أساليبه القتالية وتطويرها، خاصة في ما يتعلق بهضبة الجولان، اعتماداً على دروس القتال الجبلي في حرب لبنان العام ١٩٨٢ (رؤوفين فدهتسور، **المصدر نفسه**).

هذه التغيرات والتحولات في البيئة السياسية، والعسكرية، المحيطة باسرائيل، دفعت بعض المراقبين الى اعتبار ان الوقت قد حان لكي تعيد اسرائيل النظر في عقيدتها القتالية، التي ظلت سائدة في أوساط الجيش الاسرائيلي منذ تأسيس الدولة وحتى الآن، والتي تعتمد، أساساً، على مبدأ الهجوم كأفضل وسيلة للدفاع. والابرز، في هذا المجال، دراسة قام بها د. اريئيل لافيتا من معهد البحوث الاستراتيجية في جامعة تل ـ أبيب، بعنوان «عقيدة اسرائيل العسكرية؛ دفاع وهجوم» (رؤوفين فدهتسور، **هآرتس**، ٧/٢/١٩٨٩). وتدعو هذه الدراسة، في الاساس، الى تطوير عقيدة قتالية تعتمد على الدفاع المتحرّك المرن، بدلاً من العقيدة الهجومية التي سادت في الجيش الاسرائيلي طوال السنوات الاربعين الماضية.

ويلعب العامل الاقتصادي، هنا، دوراً أساسياً في ترجيح الخيارات العسكرية المتاحة لاسرائيل. فالى جانب الوضع الاقتصادي المتأزم الذي تشهده اسرائيل بعناوينه التقليدية (ديون متراكمة ونفقات أمنية تبتلع، مجتمعة، حوالى ثلثي الميزانية العامة، وبطالة واسعة، وتضخّم متسارع، وعجز في ميزان المدفوعات) تتزايد، حالياً، الاصوات المرتفعة داخل اسرائيل محذّرة من مغبّة الاستمرار في الاعتماد على المساعدات الاميركية (النقدية والعينية) لدعم الاقتصاد وتأمين السيولة بالعملات الأجنبية وضمان التفوّق العسكري المطلق في المنطقة. وعلى الرغم من ان هذه التحذيرات لها طابع تقليدي بعض الشيء (تتردّد سنوياً مع البحث في تفاصيل الميزانية العامة والانفاق العسكري)، الاّ انها اتخذت، هذه المرة، لوناً مميزاً، بسبب المخاوف داخل اسرائيل من تقلّص الدعم التاريخي الذي تتمتع به اسرائيل في أوساط يهود الولايات المتحدة، وبالتالي لدى الادارات الاميركية المتلاحقة (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ١٧/٢/١٩٨٩). والسبب المباشر لهذه المخاوف هو الانتفاضة الشعبية العارمة في المناطق المحتلة، والممارسات القمعية الشرسة التي تنفذها اسرائيل، يومياً، ضد السكان العرب، ممّا أصاب اسرائيل بعزلة دولية خانقة، وأحرج مؤيديها في العاصمة الاميركية، لما ترتكبه من تجاوزات لحقوق الانسان في الوطن المحتل. وعلى الرغم من ان مسلسل التجاوزات الاسرائيلية لحقوق الانسان الفلسطيني تعود جذوره الى ما قبل قيام الدولة، الاّ ان الوعي الاميركي لهذه الحقيقة، على ما يبدو، لم يتحقق الاّ مؤخراً، مع صدور تقرير وزارة الخارجية الاميركية السنوي بشأن حقوق الانسان، في ٨/٢/١٩٨٩. وربما ساهم في ذلك، أيضاً، الازمة الاقتصادية التي تواجهها الولايات المتحدة ذاتها والدعوات المرتفعة هناك، أيضاً، الى ضرورة تقليص النفقات العسكرية وتوجيه موارد الدولة نحو الخدمات العامة والرفاه الاجتماعي. والجدير بالاهتمام، هنا، ان المساعدات الاميركية لإسرائيل، وعلى الرغم من اتفاقية السلام المصرية ـ الاسرائيلية، حافظت على حجمها المعلن بقيمة ثلاثة مليارات دولار سنوياً. وهذا يؤكد ان الدعم الاميركي لاسرائيل لا يرتبط بأي «تهديد» مباشر لوجود اسرائيل، بل بالدور الاستراتيجي الاساسي الذي تلعبه اسرائيل، كقوة اقليمية عظمى حليف للمعسكر الغربي (داغ بلومفيلد، **دافار**، ٣/٢/١٩٨٩).

على ان المقصود، على ما يبدو، لا يعني تخفيض الدعم الاميركي لاسرائيل، بل اعادة توزيعه بما يتفق ومقتضيات الوضع العسكري الاستراتيجي الجديد والاعباء الاقتصادية المتراكمة. تشير الارقام المعلنة الى ان مجموع المساعدات الاميركية لاسرائيل يبلغ ثلاثة مليارات دولار، منها ١,٢ مليار دولار مساعدة اقتصادية (هي، عملياً، قيمة الدين الاساسي المستحق على اسرائيل للولايات المتحدة، اضافة الى الفوائد المتراكمة عن